انقطاع التيار الكهربائي يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة

تهدف ورقة الحقائق هذه إلى الوقوف عند حقيقة الآثار الناجمة عن توقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عن العمل بسبب نفاذ الوقود، المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي لمدة (18) ساعة في اليوم، والآثار الكارثية على حالة حقوق الإنسان لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بدوره يوضح مكمن الخطورة في استمرار هذه الأزمة والتي يمكن أن توصل سكان القطاع إلى مرحلة يصعب تدارك مخاطرها، سيما مع استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان بسبب الحصار المشدد المفروض على القطاع. من جهتها أيضاً تهدف الورقة إلى تقديم توصيات من شأنها أن تساعد في إيجاد مخرج من هذه الأزمة بالغة الخطورة.

الكهرباء .. مصادر متعددة وعجز متفاقم

تتعد مصادر الطاقة الكهربائية في قطاع غزة، حيث تعتمد على الكهرباء التي تنتجها محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، وتلك الواردة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وخط التغذية القادم من جمهورية مصر العربية، ورغم هذا التنوع إلا أن كمية الكهرباء لا تلبي احتياجات القطاع من التيار الكهربائي. ومع توقف محطة توليد الكهرباء تأزمت ولم تزل مناحي الحياة إلى حد الكارثة. وعن المتاح من الطاقة الكهربائية من مصادرها المختلفة والعجز الحالي والاحتياجات الفعلية، يمكن الإشارة للحقائق التالية:[1]

1. تزود محطة توليد الكهرباء قطاع غزة بنحو (100) ميجا وات، بينما يتم شراء (120) ميجا وات من الجانب الإسرائيلي، واستيراد (27) ميجا وات من مصر.
2. تقدر الاحتياجات الفعلية للتيار الكهربائي في قطاع غزة بأكثر من (350) ميجا وات.
3. تحتاج محطة توليد الكهرباء (360) ألف لتر من السولار يومياً لتشغيل المحطة، أي (90) ألف لتر من السولار هو حجم استهلاك المولد الواحد اليومي من أصل أربع مولدات.
4. أدى توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنازل والمنشآت الحيوية لـ (18) ساعة يومياً، حيث أصبح نظام العمل بتوصيل الكهرباء لمدة (6) ساعات وصل و(12) ساعة قطع.

[1] شركة توزيع الكهرباء، معلومات حصل عليها الباحث، 2013/11/10.

أزمة الكهرباء تصادر حقوق الإنسان

أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى مصادرة حقوق الإنسان، سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة أصلاً في قطاع غزة . ولتوضيح ذللك يمكن الإشارة إلى ما يلي:

الحق في الصحة

تحتاج وزارة الصحة للاستمرار في تقديم خدماتها الصحية ما يزيد عن (500) ألف لتر من السولار شهرياً في ظل التناقص المستمر لكميات الوقود المحدودة المتوفرة لديها، وإذا استمر الوضع بهذه الوتيرة فسيتعذر تقديم الخدمات الصحية لسكان القطاع الأمر الذي سينتج عنه ما يلي:[2]

1. توقف (88) جهاز لغسيل الكلى عن العمل حارماً (476) مريض بالفشل الكلوي من إجراء عملية الغسل الكلوي التي يحتاجها من (3–4) مرات أسبوعياً.
2. توقف(45) غرفة عمليات، و(11) غرفة لعمليات الولادة القيصرية.
3. توقف(113) حضانة للأطفال الخدج غير مكتملي النمو.
4. تهديد حياة المرضى في أقسام عناية القلب والقلب المفتوح وقسطرة القلب، ممن يتطلب وضعهم الصحي عناية فائقة في هذه الخدمة النوعية.
5. تهديد حياة المرضى في أقسام العناية المركزة في المستشفيات.
6. توقف (5) بنوك دم مركزية ومختبرات الصحة العامة وثلاجات تطعيمات الأطفال وثلاجات الأدوية الحساسة والعنايات المكثفة وأقسام الطوارئ والأشعة التشخيصية المختلفة ومراكز الجراحات التخصصية وجراحة الأوعية الدموية والمخ والأعصاب والعيون والعظام وجراحة المناظير، جراء عدم انتظام التيار الكهربائي الواصل للحواسيب والأجهزة الطبية ذات اللوحات الإلكترونية الحساسة.

7. سيتعطل عمل المغسلة مما يؤدي إلى تراكم الغسيل وانتشار الأمراض المعدية، كما سيتوقف عمل محطات الأكسجين إذا استمرت الأزمة.

8. ستتفاقم معاناة مرضى الأزمات التنفسية المزمنة كمرضى الربو، حيث أن هؤلاء المرضى بحاجة إلى أجهزة خاصة تعمل بالتيار الكهربائي، كجهاز التبخير وأجهزة استخلاص الأكسجين لمساعدتهم في التنفس. كما ستتفاقم معاناة الأطفال من حالات الشلل الدماغي الذين هم بحاجة مستمرة لاستخدام أجهزة شفط الإفرازات –التي تعمل بالتيار الكهربائي– على مدار اليوم.

9. ستتلف الأغذية المخصصة للمرضى في المستشفيات مثل الأجبان والألبان والبيض واللحوم والأسماك.

[2] وزارة الصحة الفلسطينية-غزة، معلومات حصل عليها الباحث، 2013/11/11.

10.سيتعرض مخزون الأدوية الاستراتيجي المخزن في المستشفيات إلى التلف، حيث ستنعدم إمكانية حفظ الأدوية بالطرق المناسبة. والأمر نفسه فيما يتعلق بالصيدليات الخاصة، حيث تقوم هذه الصيدليات ببيع السلع الصيدلانية (الأدوية الطبية)، وتحتفظ بأنواع محددة من الأدوية بحاجة إلى تخزين في ظروف ودرجات حرارة مناسبة، مما يهدد هذه الأدوية بالتلف.

11.يؤدي انقاع التيار الكهربائي عن عيادات الرعاية الأولية إلى التأثير سلباً على عملها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يضطر المسئولون عن التطعيمات داخل مراكز الرعاية إلى نقلها من مركز صحي إلي آخر حسب توفر التيار الكهربائي، حيث يؤثر انقطاع التيار الكهربائي سلباً على سلسلة التبريد اللازمة لحفظ التطعيمات. كما أن أدوية الأمراض المزمنة وهرمونات الحمل مرتفعة الثمن ستتأثر من انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.

12.يؤثر انقطاع التيار الكهربائي سلباً على تزويد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بكميات المياه اللازمة، وتظل إمكانية طفح مياه الصرف الصحي قائمة، ما يؤثر على نظافة المستشفيات والمراكز الصحية ويزيد من احتمال انتقال العدوى داخل المستشفيات وبين المرضى بسبب انعدام النظافة العامة والشخصية.

13.يتسبب انقطاع التيار الكهربائي بتدهور الأوضاع النفسية للسكان سيما الأطفال، حيث يتسبب لهم الظلام في حالة من الخوف. كما ازدادت عدد حالات المترددين على عيادات الصحة النفسية بالإضافة إلي زيادة عدد النكسات النفسية بين بعض المرضى النفسيين المزمنين، نظراً للظروف النفسية الصعبة التي يولدها الظلام لهم.

<u>الحق في المياه والصرف الصحي</u>

يساهم انقطاع التيار الكهربائي بمصادرة الحق في المياه والصرف الصحي لسكان قطاع غزة، وذلك بسبب الحقائق التالية:

1. يصل عدد آبار المياه في قطاع غزة (200) بئر تديرها البلديات، يعتمد ما نسبته (90%) منها على التيار الكهربائي لضخ المياه للسكان، ومع انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود اللازم لتشغيل المولدات تدنت إمدادات المياه التي تصل للسكان بشكل خطير، وحتى في حال تم ضخ المياه لمنازل المواطنين فلن يستطيعوا إيصالها لطوابقهم العليا بسبب انقطاع التيار الكهربائي، عليه فقد انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه من (80) لتر يومياً إلى حوالي (40) لتر يومياً، بينما نصيب الفرد كما توصي به منظمة الصحة العالمية يجب أن لا يقل عن (150) لتر يومياً.[3]
2. يصل عدد محطات التحلية الموجودة في قطاع غزة إلى (9) محطات وتنتج حوالي (5500) متر مكعب يومياً، أصبح لا يتعدى انتاجها (2500) متر مكعب يومياً وفي حال استمرت الأزمة ستتوقف هذه المحطات عن العمل وإمداد المواطنين في المياه. كما عمدت محطات التحلية الخاصة وعددها (100) محطة تنتج حوالي (7000) متر مكعب يومياً، إلى تقليص توزيع المياه للمواطنين بسبب تدني إنتاجها من المياه المحلاة وعدم قدرتها على

[3] م. مازن البنا مدير عام مصادر المياه، سلطة المياه-غزة، مقابلة أجراها الباحث، 2013/11/10.

التوزيع، ليصبح انتاجها لا يتعدى (3500) متر مكعب يومياً، بل إن هذه المحطات مهددة بالتوقف في حال استمرت الأزمة.

3. تسبب انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود بحدوث أضرار بيئية خطيرة، نتيجة توقف عملية معالجة مياه الصرف الصحي وضخها إلى مياه البحر دون معالجة. كما أدى ذلك إلى توقف عدد من محطات ضخ مياه الصرف الصحي وبالتالي طفح هذه المياه إلى الشوارع محدثة مكاره صحية كبيرة.[4]

الحق في الغذاء

ينعكس انقطاع التيار الكهربائي بشكلٍ خطيرٍ على الحق في الغذاء، حيث أن العديد من المطاحن والمخابز أوشكت بالتوقف عن العمل. وبالمجمل فقد طال هذا التأثير الثروة الداجنة والحيوانية والسمكية، حيث تتضررت مراحل التربية والإنتاج والاستهلاك. ويمكن تلخيص الأضرار التي لحقت قطاع الزراعة والتي لها آثارها على الأوضاع التغذوية كما يلي:[5]

1. تراجع إنتاج بيض المائدة نتيجة عدم انتظام برنامج الإضاءة في مزارع الدجاج، حيث تحتاج مزارع الدجاج البياض إلى إضاءة متواصلة لمدة (17) ساعة يومياً، منها (11) ساعة إضاءة طبيعية و(6) ساعات إضاءة صناعية.
2. انخفض معدل نمو الدجاج اللاحم، وزادت فترة التربية للوصول إلى الأوزان المرغوبة للتسويق، بسبب عدم انتظام برنامج الإضاءة والتحضين والتدفئة. كما أن عدم توفر الإضاءة تسبب في تراكم الصيصان فوق بعضها ما ينتج عنه حالات نفوق بنسبة لا تقل عن (5%).
3. تأخير بعض العمليات الحيوية الهامة للتربية والتي يلزمها وجود التيار الكهربائي على سبيل المثال: (قص المنقار، بعض التحصينات) مما يؤدي إلى احتمال ظهور حالات افتراس وانتشار لبعض الأمراض.
4. تتعطل القدرة على تشغيل أدوات الهامة كماكينات الحلابة في بعض مزارع الأبقار.
5. نقص في إمدادات المياه للمزارع نتيجة عدم القدرة على تشغيل مضخات المياه وتزويدها بما يلزم من ماء للشرب أو الكميات الأخرى اللازمة لتبريد المزارع.
6. ارتفاع تكلفة إنتاج الصوص المفرخ في الفقاسات المحلية، لاعتمادها على المولدات التي تعمل بالوقود بديلاً للتيار الكهربائي.
7. خلل في تسويق منتجات اللحوم والألبان نتيجة تعطل الثلاجات في الأسواق عن العمل وضعف القدرة التخزينية للمستهلك.
8. خلل في تسويق الدواجن المذبوحة لتعطل نتافات الدجاج في الأسواق.
9. نقص الإنتاج في مصانع الأعلاف.

[4] م. عمر شتات مدير الإدارة الفنية والمشاريع، مصلحة بلديات الساحل، 2013/11/13.
[5] وزارة الزراعة-غزة، معلومات حصل عليها الباحث، 2013/11/13.

10. فساد بعض الأدوية والتحصينات التي يجب أن تحفظ في الثلاجات.
11. تعرضت المزارع السمكية لخسائر كبيرة نتيجة الأزمة بسبب اعتمادها المباشر والأساسي على التيار الكهربي في توفير التهوية والأكسجين للأسماك.
12. ارتفاع تكلفة الانتاج النباتي بسبب التحول إلى استخدام الوقود لاستخراج المياه بدلاً من الكهرباء.
13. تلف العديد من أصناف الفواكه والخضار المخزنة في مخازن التبريد.
14. عطش الأشجار الكبيرة والشتلات، خاصة أشتال الخضار والزهور التي تحتاج للري عدة مرات خلال اليوم، ما يتسبب بصغر حجم الثمار، وتساقط الثمار قبل نضجها.
15. انتشار الآفات الزراعية وخصوصا الثاقبات والعناكب.

<u>الحق في التعليم</u>

تسبب انقطاع التيار الكهربائي في عرقلة المسيرة التعليمة مساهماً بمزيد من الانتكاسة للحق في التعليم، وذلك على النحو التالي:[6]

1. يؤثر انقطاع التيار الكهربائي بشكل سلبي على قطاع التعليم ورسالته التنويرية التنموية، حيث يحول دون سير العملية التربوية بشكلها الطبيعي داخل المدارس لأنها تستعين بالطاقة الكهربية لإنارة القاعات والفصول وفي تشغيل الأجهزة العلمية والتكنولوجية.
2. يحول انقطاع التيار الكهربائي دون تقديم مؤسسات التعليم العالي للخدمات التعليمية بالشكل المناسب، حيث يتسبب بمشكلات عديدة تصيب الأجهزة والمعدات وبرمجيات الحواسيب أثناء المحاضرات، علاوة على التكلفة الكبيرة للوقود–الشحيح أصلاً– المشغل للمولدات الكهربائية والذي يثقل كاهل مؤسسات التعليم العالي في ظل الأزمة المالية التي تمر بها.
3. يؤثر انقطاع التيار الكهربائي بشكل سلبي على مؤسسات التعليم العالي، سيما التي تعتمد بشكل كبير على شبكة المعلومات الدولية في تقديمها لخدماتها التعليمية، خاصة مؤسسات التعليم المفتوح ومنها جامعة القدس المفتوحة التي تعتمد بشكل كبير على التعليم عن بعد وتطبيق نظام الصفوف الافتراضية، الذي بمقتضاه يكون الطلاب في صفوفهم الافتراضية في آن واحد وفي المقابل يقدم الأستاذ الجامعي محاضرته، ولكن في ظل انقطاع التيار الكهربائي لا يمكن تنفيذ ذلك لأن الأمر يحتاج إلى انترنت وحواسيب وهي لا تعمل بدون كهرباء. كما تعتمد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام في تدريسها على تحميل المواد الدراسية والمحاضرات صوت وصورة من خلال صفحتها الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية، ويحول انقطاع التيار الكهربائي دون تمكن الطلبة من التحصيل العلمي المناسب، ويؤدي بهم إلى التأخر في تقديم مشاريعهم وواجباتهم في الوقت المناسب.
4. يحول انقطاع التيار الكهربائي دون قدرة الطلبة على مراجعة دروسهم في منازلهم نظراً للفترة الطويلة للقطع، ما ينعكس سلباً على التحصيل العلمي للطلبة.

[6] وزارة التربية والتعليم العالي-غزة، معلومات حصل عليها الباحث، 2013/11/10.

الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

يتسبب انقطاع التيار الكهربائي في زيادة معاناة السكان الذين يواجهون أوضاعاً اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة، ناشئة عن استمرار الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، حيث ينتج عن ذلك ما يلي:

1. يتكبد الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أداؤه من ضعف شديد، خسائر فادحة بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعاره، حيث يتسبب انقطاع التيار الكهربائي في رفع تكلفة الإنتاج، وخفض الطاقة الإنتاجية للمصانع، كما يؤدي إلى إتلاف العديد من المنتجات، خاصة في مجال الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الالكترونية، نتيجة تكرار الأعطال الناشئة عن عدم انتظام التيار الكهربائي. ويتسبب أيضاً في قلة الحركة التجارية ليلاً، إضافة إلى الأعباء المالية الإضافية التي يتحملها أصحاب المحال التجارية نتيجة شراء السولار وصيانة المولدات.
2. تتجاوز الخسائر الاقتصادية الناشئة عن انقطاع التيار الكهربائي التي تتكبدها القطاعات الإنتاجية لتنعكس على مستويات المعيشة بالنسبة لسكان القطاع ولا سيما الفقراء منهم، فبالإضافة إلى معاناتهم اليومية الناشئة عن استمرار الحصار وتوسع ظاهرتي البطالة والفقر فإن انقطاع التيار الكهربائي يتسبب في ارتفاع وزيادة التكاليف المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية في قطاع غزة، بسبب الأعباء المالية الإضافية التي يجبرون على إنفاقها كثمن للشموع وغيرها من مصادر الإنارة البديلة.
3. توقف عمل الثلاجات المنزلية بسبب انقطاع التيار الكهربائي يؤدي إلى فساد الأغذية المحفوظة بصفة عامة واللحوم والألبان والأسماك بصفة خاصة، ما يجعل منها تتحول إلي ناقل أساسي للبكتيريا المسببة للإسهال والتسمم الغذائي بين الأطفال.
4. أدى ارتفاع ثمن الوقود الإسرائيلي إلى تشغيل المولدات الخاصة بالأبراج والعمارات السكنية في الحالات الضرورية فقط وتخفيض ساعات التشغيل الخاصة بتلك المولدات نتيجة للتكاليف العالية للتشغيل، حيث أن تكلفة تشغيل مولد متوسط الحجم بالساعة تقدر بـ(100) شيكل. ويتحمل سكان الشقق السكنية في الأبراج والعمارات السكنية أعباء مالية مضاعفة نتيجة استخدام الوقود الإسرائيلي والتي تصل قيمتها من (200–300) شيكل شهرياً لكل شقة سكنية، هذا بالإضافة إلي قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية.[7]
5. الأخطر في انقطاع التيار الكهربائي أنه تسبب ومنذ بداية العام 2012 وحتى تاريخه بوفاة (16) فلسطينياً حرقاً من بينهم (14) طفلاً وسيدة واحدة، وإصابة (9) بحروق من بينهم (5) أطفال.[8]

[7] وزارة الاقتصاد الوطني-غزة، معلومات حصل عليها الباحث، 2013/11/12.
د. ماهر تيسير الطباع خبير اقتصادي، " أزمة الكهرباء تلقي بظلالها على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة"
http://mudwen.com/index.php?act=post&id=2840

[8] "الميزان يطالب المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لإنهاء مشكلة الكهرباء في غزة ويجدد مطالباته برفع الحصار"، بيان صحفي، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2013/11/3.

إن الحقائق التي خلصت إليها الورقة تدفع مركز الميزان لحقوق الإنسان لدق ناقوس الخطر والتحذير من خطورة الواقع الراهن الذي أفرزه انقطاع التيار الكهربائي على أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، والتشديد على أن تجاهل الأزمة القائمة وعدم الإسراع في اتباع الحلول المناسبة التي تكفل ضمان تزويد القطاع بالكميات اللازمة من الطاقة الكهربائية، سيؤدي إلى انتكاسة قد توصل إلى انزلاقة يصعب تداركها، وعليه فإن مركز الميزان يطالب:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية والتحرك فوراً لضمان تزويد قطاع غزة بالطاقة الكهربائية الضرورية وبحاجياته من الوقود والمحروقات، والضغط على سلطات الاحتلال وإلزامها باحترام مسئولياتها كقوة احتلال تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك ضمان توفير الخدمات التي لا غنى عنها لحياة السكان ومن بينها خدمة توصيل التيار الكهربائي.

2. المجتمع الدولي بالتحرك الفاعل لضمان وقف العقوبات الجماعية التي تفرضها قوات الاحتلال على قطاع غزة وسكانه، بما في ذلك رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والسماح بحرية مرور المواد والسلع الغذائية والتجارية، وفي مقدمتها الوقود والمحروقات دون قيود.

3. الحكومتين في غزة ورام الله بضمان تحييد القطاعات الخدماتية عن التجاذبات والصراعات السياسية، بما فيها خدمة تزويد التيار الكهربائي وحصر التعامل معها في الإطار المهني والفني، للمساعدة في إيجاد حلول للمشكلات ذات العلاقة بها والتخفيف من معاناة المواطنين.

4. الحكومتين وسلطتي الطاقة فيهما بالعمل المتوافق على وضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بضمان تحسين أوضاع وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية، والبحث في الوسائل والضمانات التي ترفع من كمية الطاقة الكهربائية التي تزود قطاع غزة، والأخذ في الاعتبار النمو السكاني والعمراني وحاجاته المستقبلية للحيلولة دون تجدد الأزمات وتجنيب السكان مزيداً من المعاناة والخسائر.

5. الحكومتين وسلطتي الطاقة بالعمل الجاد والتسريع في بدء تنفيذ مشروع الكهرباء الاستراتيجي المتمثل بالربط الثماني "شبكة الكهرباء العربية".

انتهى